

الإمبريالية أو (و) التوسع الرأسمالي. بعض الأفكار حول سلطة رأس المال والدولة القومية واليسار بالإضافة إلى حقيقة أن مفهوم "الرأسمالية الاحتكارية" غير مدعوم من الناحية النظرية ، في حين أن مناهج تحت الاستهلاك ، والتي تعلن عن "فائض العرض" الدائم أو "الإنتاج الزائد" في ظل الرأسمالية هي أيضاً من الناحية النظرية ، فإن هذا التفسير للتوسع الرأسمالي يمثل إشكالية من عدد وجهات النظر: بالنظر إلى التمييز التعسفي بين الفترة التاريخية الأولى للاستعمار والفترة اللاحقة ، مع ما يصاحب ذلك من تحديد للإمبريالية حصرياً مع الاقتصاد الرأسمالي الصناعي المتقدم (والذي يُفسر خطأً بمصطلحات "الاحتكارات" و "فائض رأس المال" إلخ. تظهر نتيجتان مهمتان من سوء التفسير: هناك استخفاف بالنزعة نحو التوسع المتأصل في كل شكل من أشكال الهيمنة الرأسمالية ، حيث (أ) التوسع والاستعمار الذي سبق فترة ما يسمى بـ "الرأسمالية الاحتكارية" تم وضعه بين قوسين كما لو لم تنبثق من الميول المتأصلة في الرأسمالية ، بينما (ب) تم تجاهل توسع الدول الرأسمالية الأقل تطوراً (والتي لم يتم تضمينها في مرحلة الرأسمالية "الناضجة" أو "الاحتكارية" المفترضة) تماماً (على سبيل المثال ، الحرب الإيرانية العراقية ، وهكذا فإن العداوات القومية وداخل الدول (في الاتحاد السوفياتي السابق ، إلخ) يتم تفسيرها على أنها نتيجة "مؤامرة إمبريالية" . تميل الماركسية إلى التحول إلى اقتصادات ، أي إلى نظرية تستمد التطورات التاريخية مباشرة من التطورات الاقتصادية. ليست ديناميكية التراكم الرأسمالي ("الاحتكارات" إلخ) هي وحدها التي تخلق ضغوطاً من أجل التوسع الاقتصادي أو السياسي أو الإقليمي لرأس المال الاجتماعي القومي. تعمل ديناميكية سلطة الدولة وديناميكية الأمة في نفس الاتجاه. غالباً ما يكون طلب "الوحدة الوطنية والاندماج" هو القوة الدافعة لضم الأراضي التي توجد فيها أقلية من مواطني الدولة التي تنفذ (أو تحاول) الضم ، أو - كما هو مرجح - تسود اقتصادياً و / أو ثقافياً ، أو حيث من المفترض أن تكون الثقافة القومية موجودة في الماضي التاريخي. هذا هو الوضع مع ألمانيا في فترة ما بين الحربين واليونان من وقت إنشاء الدولة اليونانية الحديثة (1821) حتى ما يسمى بكارثة آسيا الصغرى في عام 1922. لا يمكن تفسير التطور التاريخي على أساس "المبادرات" أو "المصالح" للقوى العظمى أو الشركات متعددة الجنسيات ، حيث يخضع كلاهما للهيكل السببية الكامنة في نمط الإنتاج الرأسمالي ولعلاقة (الوطنية والدولية) تشكلت القوى الطبقة في كل ظرف تاريخي محدد. إذا كانت مشكلة "مناهضة الإمبريالية" التقليدية ذات فائدة قليلة للييسار اللبناني ، لتفسير أو اتخاذ موقف بشأن الغزو السوري للبلاد ، فإن هذا ينطبق أيضاً على اليسار الصربي أو الكرواتي ، أو اتخاذ موقف من الحرب في يوغوسلافيا السابقة. كما هو الحال في جميع الحالات الأخرى ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار دور الطبقات الحاكمة المحلية والميول التوسعية لسلطتها ، وكذلك دور القومية كعملية لفرض مصالح رأسمالية على الطبقات العاملة. من الواضح أنه في سعيها وراء التأثير الدولي ، يمكن للقوى المهيمنة في العالم الرأسمالي المتقدم أن تطالب بنصيب الأسد. يعرض التفسير "المعادي للإمبريالية" للعالم التدخلات العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها كعنصر فريد في "النظام الجديد" بعد الحرب الباردة. ولكن من وقت معركة نافارينو البحرية عام 1827 (التي مكنت من إنشاء الدولة اليونانية ، حيث هُزمت القوات العثمانية على يد القوى العظمى المتدخلية) وهبوط الجنود الفرنسيين في البيلوبونيز تحت قيادة الجنرال ميزون في أغسطس 1828 ، حتى التدخلات العسكرية للقوى الغربية في روسيا السوفيتية وكوريا وفيتنام ، احتفظت القوى المهيمنة للرأسمالية دائماً بـ "الحق" في التدخل في النزاعات المحلية ، وأداء دور "الدرك الدولي" وفي اختيار الحلفاء. استخدام معيار مصالحهم الإستراتيجية: حماية ، علاقات القوة والتوازن الذي يتم من خلاله إعادة إنتاج دورهم المهيمن. وبالتالي فإن السؤال ليس ما إذا كانت البلدان الرأسمالية المهيمنة تتدخل في التناقضات التي تظهر وتشتد في جميع أنحاء الكوكب ، ولكن السؤال هو ما إذا كان طابع تلك التدخلات قد تغير بعد نهاية الحرب الباردة وانتهاء الكتلة الشرقية. إلى جانب الانفصال الواضح في ميزان القوى بالنظر إلى أن الولايات المتحدة ظلت القوة العظمى الوحيدة ، يجب أن تكون الإجابة على هذا السؤال بالنفي ، لأن التطورات الأخيرة تشكل خرقاً في الاستمرارية: منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ظل الإطار السياسي الذي على أساسه تمارس السياسة الدولية للغرب على حاله: المحور الأساسي لهذا الإطار هو حماية الهيمنة الغربية من خلال الحفاظ على الحدود التي نشأت عن ظروف الحرب العالمية الثانية: بالنظر إلى أن استقرار الحدود الحالية مضمون وكل محاولة لإحياء منطق "الوحدة التاريخية للدم والتراب" التي من شأنها أن تجعلها موضع تساؤل ، فإن استراتيجية السياسة الدولية الغربية تضمن إجماع الغالبية العظمى من الدول على هذا الكوكب أود أن أقول إن نظرية الإمبريالية ، إذا كانت تستند إلى نظرية ماركس للرأسمالية ، يجب من ناحية أن ترفض نهج الرأسمالية الاحتكارية ، ومن ناحية أخرى تتبنى تعريفاً أوسع للإمبريالية ، للدلالة على (الاقتصادية ، السياسية و الميول الأيديولوجية) التوسعية المتأصلة في كل نظام للسلطة الرأسمالية (في كل تكوين اجتماعي رأسمالي لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار استراتيجية تهدف إلى الدفاع عن دول قومية

رأسمالية معينة ضد "النظام العالمي الجديد" كإجابة لاستراتيجيات الرأسمالية - ولا حتى تلك التي طرحتها "القوى العظمى" الرأسمالية - والدولة ، باعتبارها مركزاً لممارسة سلطة الطبقة الرأسمالية ، هي آلية تركيز العنف الاجتماعي المعمم لرأس المال ، وهي وسيلة للتحالفات الدولية للطبقات البرجوازية (الوطنية) وفي نفس الوقت آلة لتعزيز التوسع في رأس المال الاجتماعي لكل بلد . 17 إذا كان يسار "التفكير القومي" يحدد فقط "النظام الجديد" و "الإمبريالية الأمريكية" على أنهما "أعداء الشعوب" ، فذلك لأنه كان كذلك لفترة طويلة في حالة تسوية مع السلطة والاستغلال الرأسماليين (المحلي) ، والتي تسعى إلى تجميلها وتعزيزها باسم ، "الحقوق الوطنية" ، و "الاستقلال الوطني" ، و "التنمية الاقتصادية